

معيقات انشاء المشاريع الريادية والإطار القانوني الناظم لها



إعداد

أشرف سكر هند عدوان

إشراف

د. رائد حلس أ. سماح الصفدي

ضمن مشروع تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

منسق المشروع

بدر سالم الزهارنه

إصدار

ورقة تحليل سياسات (2)

معوقات إنشاء المشاريع الريادية والإطار القانوني الناظم لها

إعداد فريق البحث:

هند عدوان

أشرف سكر

تحت إشراف

د. رائد حلس أ. سماح الصفدي

ضمن مشروع

تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

منسق المشروع

بدر سالم الزهارنه

إصدار

مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية - فلسطين

مايو / أيار 2022

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
4	أولاً- واقع المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية
4	ثانياً- خصائص المشاريع الريادية في قطاع غزة
4	ثالثاً- الآثار الاقتصادية للمشاريع الريادية في قطاع غزة
5	رابعاً- الإطار القانوني الناظم للمشاريع الريادية
9	خامساً- نظام الضرائب المطبق على المشاريع الريادية
10	سادساً- معوقات إنشاء المشاريع الريادية
13	سابعاً- التوصيات السياسية
15	المراجع

إنَّ إنشاء مشروعٍ رياديٍّ جديدٍ، أو تطوير مشروعٍ قائمٍ يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق فرصة عملٍ للريادي نفسه، ومن ثمَّ للآخرين؛ ولهذا فإنَّ المشاريع الريادية تعمل على خفض معدلات البطالة، وتعزيز فرص التَّمية الاقتصادية، والعيش بكرامةٍ، وتخفيف مُعدَّلات الفقر؛ حيث تمثِّل الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة تحديًا كبيرًا يواجه المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة؛ نظرًا لما يعانيه القطاع من ظروفٍ مأساوية بسبب الاحتلال الإسرائيلي المفروض على القطاع لما يزيد عن 15 عامًا، استطاع من خلاله الاحتلال الإسرائيلي التَّحكم في حريَّة الحركة للأفراد والبضائع؛ ما كبَّد جميع القطاعات الاقتصادية، وبما فيها المشاريع الريادية خسائر اقتصادية باهظة، وأعاق نموَّها وتطوُّرها، وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحدياتٍ أخرى تقف عائقًا أمام المشاريع الرياديَّة، ترتبط بالبيئة الريادية، وممارسة العمل الريادي، والتي من ضمنها: قلة الخبرة والمعرفة لدى الرياديين أنفسهم، وكذلك الإطار القانوني الناظم لعمل المشاريع الريادية، والذي سوف يتمُّ التركيز عليه في هذه الورقة بشكلٍ مفصّلٍ.

يشكِّل الإطار القانوني الناظم لعمل المشاريع الريادية أهمية قصوى في تشجيع، وتطوير، ونمو الأنشطة الريادية، فهو ذو تأثير كبير على أداء وكفاءة تلك الأنشطة، والتي تساهم بشكلٍ كبيرٍ في النُّمو الاقتصادي بشكلٍ عامٍ، ويتضاعف الاهتمام بضرورة وجود إطارٍ قانونيٍّ مناسبٍ، وأنظمةٍ حاضنةٍ للمشاريع الريادية، وخاصة المنشآت الصغيرة، ومتوسطة الحجم في الاقتصاد الفلسطيني، الذي تشكِّل فيه المنشآت الصغيرة جدًّا، ومتوسطة الحجم في الاقتصاد الأغلبية السَّاحقة من حيث عددها (حيث بلغت النسبة 95% حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2021)، ومن حيث مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة التي بلغت 82% من إجمالي الأيدي العاملة الفلسطينية في العام 2018م.

في ضوء ذلك، تطرح الورقة تساؤلًا رئيسًا، هو: ما هي المعوقات التي تواجه إنشاء المشاريع والإطار القانوني الناظم لها؟

وتنبثق عن هذا التَّساؤل الرئيس عدَّة أسئلة فرعية، تتمثل فيما يأتي:

- ما هو واقع المشاريع الريادية؟
- ما هي خصائص المشاريع الريادية في قطاع غزة؟
- ما هي الآثار الاقتصادية على المشاريع الريادية؟

- ما هو الإطار القانوني الناظم لعمل المشاريع الريادية؟
- ما هي معوقات إنشاء المشاريع؟

أولاً- واقع المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية خاصة قطاع غزة:

تشير بيانات الإحصاء الفلسطيني لعام 2020م إلى أن أكثر المصادر التي يعتمد عليها الشباب لتمويل مشاريعهم هي المدّخرات الشخصية، بنسبة 41%، والمدّخرات العائلية 30%، والبنوك بنسبة 19%، ومصادر أخرى 10% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)؛ حيث احتلّت فلسطين الترتيب 134 من بين 189 دولةً في العالم، بحسب تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية للعام 2014م، الذي أشار إلى صعوبة البدء بمشاريع جديدة؛ إذ يتطلّب تسجيل المشروع أو الشركة تسعة إجراءات، لمدّة تصل إلى 45 يومًا، وترتفع تكلفة بدء المشاريع إلى 86% من متوسط الدّخل القومي للفرد.

ثانيًا- خصائص المشاريع الريادية:

تتميّز المشاريع الريادية بعدّة خصائص، أهمّها:

- إنعاش الوضع المادي لدى الشّخص الرّياضي.
- تعزيز الشّعور بالرّضا الدّاتي للشّخص الرّياضي؛ ما يعزّز لديه روح البحث والتّطوير.
- المساهمة في تنمية المجتمع، وتحسين الجوانب الصّحيّة، والتّعليمية، والاقتصادية، والبنية التّحتيّة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاندماج، والتّكامل.
- تساعد الرّيادة على تفعيل دور الأقليات.

ثالثًا- الآثار الاقتصادية للمشاريع الريادية في قطاع غزة:

لعلّ من أهمّ الآثار الاقتصادية للمشاريع الريادية هو مساهمتها في النّمو الاقتصادي على المستوى الريادي الكلي، وذلك نظرًا لطبيعية الدّور الذي يلعبه الرياديون في دفع عجلة النّمو الاقتصادي، الذي يختلف من دولةٍ لأخرى؛ ففي معظم الدّول المتطورة والنّامية على حدّ سواء؛ تشكّل المشاريع الصغيرة جدًّا، والصّغيرة، الأغلبية السّاحقة من حيث نسبتها من العدد الإجمالي

للمنشآت في معظم القطاعات (تم إحصاء ما يقارب الـ90 من المشاريع المُسجلة لدى وزارة الاقتصاد، وهذه النتيجة تمَّ أخذها من مقابلة قام بها الباحثون مع أحد المُدراء في وزارة الاقتصاد)، وهي تتبع الجزء الأكبر من القيم المُضافة في معظم الدول النامية، وتزوّد اقتصادها بعددٍ من السلع والخدمات التي تنتجها، كما أنّ معظم الشركات المتوسطة والكبيرة، خصوصًا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير كانت قد بدأت في أغلب الأحيان كمبادرةٍ رياديةٍ صغيرةٍ، وتحوّلت إلى شركات عملاقة مع الزّمن، وتشهد جميع الاقتصاديات اهتمامًا، خاصةً المنشآت الصغيرة جدًا، والصغيرة، والمتوسطة، حيث عملت على تطوير سياستها، وبرامج خاصة لإنشائها وتطويرها.

تعمل المشاريع الريادية على خلق فرص عمل، والتّشغيل الدّاتي، وتشغيل الآخرين، وهذا يعدُّ أثرًا اقتصاديًا ذا أهمّية واسعة، خاصةً في ظلّ الظروف الاقتصادية الصّعبة في المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه التّحديد قطاع غزة، وارتفاع معدلات البطالة كما ذكر سابقًا؛ حيث يزداد العمل الريادي في قطاع غزة في الوقت الذي تراجعت فيه قدرات الحكومات في فلسطين على استيعاب الدّاخلين الجُدّد إلى السّوق، خصوصًا بعد الانقسام الدّخلي، وما تشهده الأراضي الفلسطينية، وقطاع غزّة من انعدام الوظائف الحكومية، وكذلك بسبب التّقدّم التكنولوجي، وأحداث التكنولوجيا الجديدة على حساب الأيدي العاملة، على مستوى الشركات الكبرى، والحكومات على حدِّ سواء.

رابعًا - الإطار القانوني الناظم للمشاريع الريادية:

يقدم قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لعام 1998م مجموعة من المزايا، منها بعض الإعفاءات، وتقتصر المزايا الممنوحة فقط على المشاريع الكبيرة، والتي يتجاوز رأس مالها 250 ألف دولار، حسب التعديل الأخير عام 2011م، وفي ضوء ذلك؛ نستنتج أنّ البيئة القانونية الفلسطينية لا تميّز مشاريع ريادة الأعمال للشباب، والتي أغلبها مشاريع مبتدئة صغيرة جدًا، أو صغيرة، أو متوسطة في أحسن الأحوال، وبالتالي لا تنطبق عليها الإعفاءات والحوافز في قانون تشجيع الاستثمار، وكذلك لا يوجد تمييز إيجابي لها في تشريعات الضرائب.

1. مميزات وفوائد التّسجيل في وزارة الاقتصاد الوطني المُقدّمة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني:

تسعى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية لتحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين، من خلال استقطاب استثمارات جديدة، وتنمية استثمارات قائمة، وتسهيل بيئة الأعمال؛ من أجل خلق مناخ استثمارٍ ملائمٍ عبر عدّة وسائل، منها (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021):

- تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة.
- توفير مناخ ملائم للاستثمار، والمحافظة عليه.
- تقديم تسهيلات، ومواجهة أي تعقيدات تواجه الاستثمار.
- منح حوافز ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين.
- توفير محطة واحدة للإجابة على جميع الاستفسارات.

2. حوافز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني:

ركّز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على دعم ومنح الحوافز لعدّة أنشطة، أهمّها (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021):

- مشاريع في قطاع الزراعة.
- مشاريع في قطاع الصناعة.
- مشاريع في قطاع السياحة.
- مشاريع موجهة للتصدير، والتي تصدّر ما يزيد عن (40%) من حجم مبيعاتها الإجمالي.
- المشاريع التي تستخدم ما نسبته 70% من المكوّن المحلي (معدّات ومواد أولية).
- المشاريع التي يعمل بها ما لا يقل عن 25 موظفًا.
- تطوير مشاريع قائمة.
- المشاريع الممنوحة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز، والتي تشمل المشاريع النوعية التي تقدّم خدمة، أو قيمة تتوافق مع المعايير الخاصة، أو تلبي شروطًا بيئيةً دوليةً، أو خدمات طاقة بديلة، أو المشاريع التي تقع في مناطق ذات أولويةً تنموية، ومؤخرًا تمّ إصدار عقود حوافز لقطاع الطاقة المتجددة، ومشاريع ضمن نطاق المناطق الصناعية المعتمدة.

3. خطوات تسجيل المشاريع لدى وزارة الاقتصاد والجهات المختصة:

يوضح هذا الشكل خطوات تسجيل المشاريع لدى وزارة الاقتصاد والجهات المختصة، ولقد تمّ إعداده بواسطة الباحثين، بعد جمع معلومات وبيانات الجهات ذات العلاقة.



4. طرق تسجيل أنواع الشركات لدى وزارة الاقتصاد:

<p>تسجيل شركة مساهمة خصوصية</p> <p>1. شركة المساهمة الخصوصية هي شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم.</p> <p>2. تكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار حصة كل منهم برأس مال الشركة</p>	<p>تسجيل شركة عادية عامة:</p> <p>1. في حال وجود شراكة بين 2 إلى 20 شخصاً.</p> <p>2. يتم تقسيم كل ما ينتج عن الشركة من ربح وخسارة.</p> <p>3. يكون جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل</p>	<p>تسجيل شركة عادية محدودة:</p> <p>1. في حال وجود بين 2 إلى 20 شخصاً.</p> <p>2. يتم اقتسام كل ما ينتج من ربح وخسارة.</p> <p>3. يشمل هذا الشكل القانوني نوعين من الشركاء، الأول: شريك عام أو أكثر، مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها .</p> <p>الثاني شريك أو أكثر محدودو المسؤولية، كل منهم مسؤول برأسماله الذي دفعه في الشركة</p>
--	---	--

تسجيل شهادة تاجر

1. في حال كان
المشروع بسيطاً.
2. هو الشخص
الوحيد المسؤول
3. لا تنفصل
شخصية المشروع
الاعتبارية وذمته
المالية عن مالكيها
وهذا يعود لكونه
المالك الوحيد .

تسجيل شركة مدنية

1. تتخذ الشركة المدنية شكل الشركة العادية العامة، وتكون غايتها ممارسة الأعمال المدنية، ومزاولة المهن الحرة.
2. تنشأ بين أشخاص من ذوي الاختصاص المهني المتكامل أو المتمثل .
3. يقتصر عملها على ممارسة الأعمال والأنشطة المتعلقة والمتراطة بتلك المهن دون أن تهدف لممارسة العمل التجاري.

5. كيفية الحصول على رخصة الحرف والصناعات:

خطوات إصدار الرخصة:

- التوجُّه للبلدية التي تتبع لها المنشأة المُراد ترخيصها.
- تقديم طلب رخصة الحرف والصناعات.
- دفع رسوم الطلب في صندوق البلدية.
- يتم تعبئة وإحضار الوثائق.

للفرد:

- صورة عن عقد الإيجار، وعقد الملكية، وعقد ضمان، وصورة عن الهوية، وصورة شخصية 2×.

للشركة:

- صورة عن عقد الإيجار، أو عقد الملكية، أو عقد ضمان.
- صورة عن هوية كل شريك.
- صورة شخصية 2× لكل شريك.
- صورة شخصية 2× لمفوض الشركة حسب شهادة التسجيل، مراقب الشركات، أو من تفوضه الشركة خطياً.
- عقد التأسيس والنظام الداخلي.
- شهادة تسجيل الشركة أمام مراقب الشركات.
- الرسوم: خمسة دنانير رسوم الطلب، وبين 24-144 ديناراً.

خامساً - نظام الضرائب المُطبَّق على المشاريع الريادية:

تؤكد جميع الدراسات، ومسؤولو الوزارات الفلسطينية وجودَ نقصٍ، وغياب صيغ قانونية تحمي أو تشجّع الاستثمار في مجال المشاريع الريادية الصغيرة (مكحول، 2015)، ومن أجل المُصادقة على المشروع الاستثماري؛ يجب أن تتوفر ثلاثة شروط، وهي:

1. الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية، وألاً يقل رأس مال المشروع عن 100 ألف دولار في شراء لأصول ثابتة، ماعدا الأرض والمبنى، وأن يمتلك لأصحاب المشروع 3/1 رأس مال الأسهم العام عل الأقل، أمّا في الشركات العادية، والمشروع الفردي؛ فيجب امتلاك كامل رأس المال.

2. يشترط القانون للحصول على أية تسهيلات أن تكون معظم العمالة فلسطينية بالمشروع، وألا يقل عدد عمال المشروع الإنتاجي عن 10 عمال فلسطينيين، وعن 15 عاملاً في فترة التشغيل والإنتاج في المشاريع الأخرى.

3. يوضح بند (8) الذي جاء في المادة رقم (23) قانون رقم (1) لسنة 1998م، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين الإعفاءات الضريبية للشركات كما يأتي:

- أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولار يُمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها، لمدة خمس سنوات، تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج، أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخلٍ على الربح.
- أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات.

من الواضح أن جميع هذه الشروط يصعب تطبيقها على المشاريع الريادية، ولم يُؤل القانون أي اهتمام للمشاريع الريادية، كما أسقط من حساباته أية استثمارات مُمكنة لواحدٍ من أهم القطاعات التنموية الفاعلة والناشطة في فلسطين، والتي لها دور وتأثير على مُجمل العملية الإنتاجية، والدخل.

سادساً - معوقات إنشاء المشاريع الريادية:

تواجه المشاريع الريادية في معظم الدول، وخصوصاً الدول النامية، والتي من بينها فلسطين معوقات متعددة، تحول دون تحقيق أحلام وطموحات أصحاب المشاريع الريادية الخاصة بهم؛ فعلى صعيد أصحاب المشاريع الريادية في قطاع غزة، فإنهم يواجهون معوقات مضاعفة؛ بسبب الظروف التي يمرُّ بها القطاع، نتيجة تداعيات الحصار، والانقسام، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وسنتناول فيما يأتي أهم تلك المعوقات:

- **العوامل السياسية والاقتصادية:** لقد أدى استمرار تعرُّث مفاوضات السلام من جهة، واستمرار إجراءات وسياسات الاحتلال القمعية من جهة ثانية، واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي من جهة ثالثة إلى خلق بيئةٍ سياسية واقتصاديةٍ غير مستقرة، وبخاصة في قطاع غزة، الذي يواجه معوقات مضاعفة بسبب الظروف التي يمرُّ بها؛ نتيجة تداعيات الحصار الذي يشد في كل عام، وما زال مستمرًا منذ 15 عامًا، استطاع من خلاله الاحتلال الإسرائيلي السيطرة والتحكم المطلق بالمعابر التجارية، وفرض إغلاقاً؛ ما تسبَّب في خسارة العديد من المشاريع الريادية؛ نتيجة عدم توفُّر المواد الخام المطلوبة، وفرض قوانين صارمة في تتفُّل أصحاب المشاريع الريادية، ومنعهم من السفر والتواصل مع العالم الخارجي، وكذلك فرض قوانين

صارمة على التحويلات البنكية، وحرمان الفلسطينيين من استغلال الموارد الطبيعية المهمة، مثل: الغاز المكتشف على شواطئ غزة .

• **حرمان المشاريع الريادية من الخدمات المقدمة من المؤسسات:** قام فريق البحث بإجراء قابلة مع الأستاذ عبد الله أبو رويضة، مدير تسجيل الشركات لدى وزارة الاقتصاد؛ حيث قال إنَّ تسجيل المشاريع الريادية في وزارة الاقتصاد يُضاف تحت مسمى (تاجر)، وهذا المسمى يحرمهم من التمتع بالخدمات المقدّمة، والمساعدات: مثل: التأمين الصحي، والشؤون الاجتماعية، والتوظيف، ويمثل عائقًا لا يُستهان به؛ كون الريادي في بداية المشوار، واحتمالية نجاح المشروع وفشله متقاربة من بعضهما؛ لذلك يعدُّ عائقًا أمام إنشاء المشاريع الريادية.

• **القوانين والتشريعات:** تعدُّ البيئة القانونية والتشريعية غير داعمة للمشاريع الريادية؛ نتيجة وجود عدة إشكاليات، تتعلق الإشكالية الأولى بقانون الاستثمار؛ كونه لم يستطع معالجة الخلل النَّاجم عن قصور التشريعات، وتعدُّ المرجعيات؛ ما يشكل عائقًا أمام إطلاق المشاريع الريادية، وتتعلّق الإشكالية الثانية بالقوانين الخاصّة بتسجيل براءات الاختراع الموجودة في وزارة الثقافة، بدلًا من وزارة الاقتصاد، وهو ما يحدث إرباكًا في عملية التسجيل، وبالتالي فإنَّ العديد من إجراءات تسجيل براءات الاختراع تحول دون توثيقها، وهو ما يدفع الكثير من الرياديين المحتملين إلى التردد في دخول السوق، وفي استخدام قدرتهم الإبداعية في تطوير منتجات جديدة ومبتكرة؛ نظرًا لغياب أي بروتوكول قانوني يحميهم من التعدي على حقوق الملكية الفكرية؛ ما يدفع الرياديين لتسجيلها في الخارج، وحرمان السوق الوطني منها، ومن استخدام قدرتهم الإبداعية في تطوير منتجات جديدة ومبتكرة؛ نظرًا لغياب أي بروتوكول قانوني يحميهم من التعدي على حقوق الملكية الفكرية (سعيد وآخرون، 2015، ص38)، بينما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالقوانين الخاصة بالضريبة، والتعرفة الجمركية التي تسري بشكلٍ موازٍ على جميع أنواع الإنتاج والشركات، وهذا يجعل الشركات الناشئة، والمشاريع الريادية تصطدم بمعوقات من شأنها الحدّ من استمراريّتها وتطويرها (أبو الهيجا وآخرون، 2020، ص44)، وكذلك عدم وجود أثر واضح، أو أدنى جهود تُبذل من قبل وزارتي الاقتصاد والمالية، لدعم المشروعات الناشئة، وعلى أقل تقدير إعفاؤها من الضرائب لعددٍ من السنوات (جلس، 2022، ص8).

• **السياسات الحكومية:** تتأثر التّحديات التي تواجه المشاريع الريادية بطريقةٍ أو بأخرى بسياسات الحكومة، ومن الواضح أنّه لا توجد سياسات مالية أو نقدية لتشجيع المشاريع الريادية؛ حيث إنّ قانون تشجيع الاستثمار يخلو من أيّة إشارات لمثل هذه المشاريع، إضافةً إلى معاناة المشروعات بصفةٍ عامةٍ من البيروقراطية غير الكفاء، وإجراءات ترخيص وتأسيس غير مرنة، والتعقيدات في التعامل مع الجهات الرسمية، وكذلك تكاليف عالية إلى حدٍّ ما، كما تحتاج إجراءات تسجيل الشركات إلى عنوان للشركة، وهو ما يحتاج عقد إيجار مُسبق، وبالتالي تكلفة مالية قبل البدء بالعمل الريادي، ورسوم عالية للتّرخيص، تتمثل في 1500 دولار، مع ألف من رأس المال، إضافة لرسوم مخصّصة تذهب الى المحامين، ونقابة المحامين، وتبلغ بالمتوسط 1000 دولار لكل شركة (جلس، 2022، ص8) .

• **الدّعم الحكومي:** يقتصر الدّعم الحكومي فقط، وبشكلٍ عامٍ على المشاريع الريادية والابتكار على المسؤولية المجتمعية لبعض البنوك، والشركات الكبيرة، أو المؤسسات، وليست الخاضعة لرؤى الممول، والذي غالبًا ما يربط التمويل بمحددات تمويل محدّد، وبوقتٍ زمنيٍّ قصيرٍ، وكذلك البحث عن الكمّ وليس النوعية، والاهتمام بقطاعات دون غيرها وفقًا لاهتمامات الممول، بالإضافة إلى مُحدّدات أخرى، منها: ضياع جزءٍ كبيرٍ من الموازنات في مراحل التدريب، وهو ما يحرم فرصة الرياديين من فترة الاحتضان الفعلي، والارتباطات السياسية بالبرامج التمويلية (جلس، 2022، ص9).

• **التمويل :** يعدّ التمويل من أهمّ المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الريادية، وتتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، وضعف التّنسيق بين الجهات التي تموّل المشاريع؛ حيث هناك إشكالية تواجه أصحاب المشاريع الريادية، في أنّ سياسيات إقراض البنوك، والمؤسسات المتخصصة، البالغ عددها 13 بنكا، و 8 مؤسسات إقراض (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)، لا تأخذ بالاعتبار خصوصية الشركات الناشئة، والمشاريع الريادية، وهذا يضيف عبئا على أصحاب المشاريع، ويمكن أن يحول دون الحصول على القروض، وكذلك هناك إشكالية في التمويل الحكومي للمشاريع الريادية، تتمثل في الخوف من نسبة المخاطرة، وبالتالي تقوم الحكومة باختيار المشاريع الريادية الأكثر ضمانًا في التنفيذ والمردود، فضلًا عن أنّ الموازنات المرصودة لتمويل المشاريع ما تزال محدودة، بالإضافة إلى أنّ هناك إشكالية مرتبطة بتمويل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للمشاريع الريادية، تتمثل في أنّ هذا التمويل يكون ضمن برامج محددة بوقتٍ زمنيٍّ قصيرٍ (مشاريع سنوية)، ويهتم بقطاعات دون غيرها وفقًا لأهداف

المشرع نفسه، إضافة إلى ضياع جزء كبير من الموازنات في مراحل التدريب، وهو ما يحرم فرصة الشباب الرياديين من فترة الاحتضان الفعلي (الهيجاوي وآخرون، 2019، ص 41 - 42)، ويتضح ممّا سبق أنّ كل جهة من جهات التمويل لديها سياستها الخاصة بتمويل المشاريع الريادية، وعدم وجود تنسيق بين هذه الجهات؛ ما يشكّت الخيارات أمام الشباب، في تحديد الجهة المناسبة لتمويل أفكارهم؛ الأمر الذي يتطلب التنسيق بين جميع الجهات، وتوحيد سياسة تمويل مناسبة تتلاءم مع احتياجات الشباب؛ ليتسنى للشباب الحصول على التمويل، وترجمة أفكارهم إلى مشاريع.

سابعاً- التوصيات السياساتية:

بهدف معالجة المعوقات التي تقف أمام إنشاء المشاريع الريادية من جهة، ودعم وجود إطار قانوني مناسب، ونظم حاضنة للمشاريع الريادية من جهة أخرى؛ تقترح الورقة مجموعة من التوصيات السياساتية، تم تصنيفها وفقاً لما يأتي:

1. العوائق السياسية:

- إزالة جميع العوائق التي تواجه حرية النقل والتنقل للمواطنين الفلسطينيين ما بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- مواصلة مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة على أراضٍ فلسطينية، والتي تستنزف مصادره المائية، إضافة إلى أنّها تُهزّب منتجاتها إلى السوق الفلسطينية؛ ما يلحق أضراراً بالغة بالمنتجين الفلسطينيين، وهذا يتطلب زيادة الوعي محلياً ودولياً بأهمية إغلاق الأسواق أمام تلك المنتجات، التي ينتهك منتجوها حقوق المزارعين الفلسطينيين الفقراء، ويحرمهم من استغلال أراضيهم.

2. التمويل:

- توجيه المعونات الدولية لتوفير ضمانات قروض للرياديين الشباب؛ لتشجيع البنوك على تقديم القروض الصغيرة بضمانات ميسرة.
- تشجيع إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس، أو الاستثمار، أو المساهمة، وتكون موجّهة لتمويل المشاريع الصغيرة، والصغيرة جداً، والمشاريع الناشئة للشباب .
- إنشاء شبكة أو شبكات من المستثمرين المُساندين؛ لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة للشباب.

- تشجيع البنوك، وتوجيهها لتمويل المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، وتسهيل إقراض فئات الشباب من خلال أدوات السياسة النقدية؛ كالإعفاء من الاحتياطي الإجباري.

3. تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للمشاريع الريادية:

- تسهيل وتبسيط التسجيل للمشاريع الصغيرة جدًا، والصغيرة، والمتوسطة.
- سنّ التشريعات الضرورية لتسجيل وحماية الفكرية، وبراءات الاختراع بشكلٍ فعّالٍ، وميسّرٍ.
- منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشاريع الريادية؛ لتحفيزهم على تطوير مشاريعهم.
- توفير ضمان حكومي للمُقترضين من الشباب الريادي لسداد قروضهم.

4. توصيات أخرى:

- منح المشاريع الريادية فرصة في إنجاح واستمرارية مشاريعهم، من خلال عدم حرمانهم من الخدمات المقدمة لهم من قبل المؤسسات؛ بسبب تصنيفهم تحت بند تجار.
- تعزيز المشاركات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات في دعم وتطوير الريادة.
- إقرار سياسات تقدّم حوافز ملائمة لمساهمة أصحاب المشاريع الريادية في القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- تخفيض الحد الأدنى من رأس المال، أو إلغاؤه كشرطٍ للحصول على الحوافز التي يقدمها القانون، وذلك لإتاحة الفرصة أمام أكبر عددٍ ممكنٍ من المشاريع الريادية؛ للاستفادة من القانون.
- إعطاء حوافز للمشاريع التي تستخدم مدخلات الإنتاج المحلية، والمؤسسات التي تعمل على تدريب كوادرها، وهو الأمر الذي ينطبق على غالبية المشاريع الريادية الصغيرة، والتي عادة ما تعتمد على موادّ خام.
- تعريف المصطلحات الغامضة، والاهتمام بأنّ تتضمّن التعريفات إحياءً، أو إشارةً للنساء والرجال على قدم المساواة، على الرّغم من أنّ القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار عرّف المستثمر بأنّه "أيّ شخص طبيعي، أو اعتباري يستثمر، أو سبق له أن استثمر في فلسطين بموجب أحكام هذا القانون، أو القوانين السابقة"، ومما سبق يُفترض ضمناً أنّه لا تمييز بين الرجال والنساء في تطبيق أحكام القانون.

المراجع:

- أبو الهيجا، أحمد وآخرون (2020). مؤشر الريادة حاضنات الأعمال الفلسطينية، الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، جنين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، رام الله، 2021/12/18.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). قاعدة البيانات مسح القوى العاملة لعام 2020.
- جلس، رائد (2017). مستقبل الشباب في ظل التحديات الراهنة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 267، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله.
- جلس، رائد (2022). سياسات فاعلة لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب، مؤسسة النيزك للتعليم والمساندة والإبداع العلمي، القدس.
- عبد الله، سمير وآخرون (2014). سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في قطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2021). التقرير السنوي 2020، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- الهيجاوي، أحمد وآخرون (2019). مؤشر الريادة في حاضنات الأعمال الفلسطينية، الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية جنين.

المقابلات:

- الأستاذ: عبد الله أبو رويضة: مدير تسجيل الشركات لدى وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، 5 مايو/ أيار 2022م.